

مذكرة تفاهم في مجالات العمل**بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية**

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١١/٩، الموافقة على مذكرة تفاهم في مجالات العمل بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية التي تم توقيعها (لاحقاً) بصيغتها التالية :-

إن حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية (المشار إليهما فيما بعد بالطرفين)، وانطلاقاً من العلاقات الأخوية بين البلدين والشعبين الشقيقين وتأكيداً للروابط التاريخية بينهما، وإيماناً بأهمية تطويرها بما يحقق المصالح المشتركة.

وإدراكاً لأهمية تبادل الخبرات والمعلومات في مجال توظيف الباحثين عن عمل والتدريب، وسعيًا للاستفادة من خبرات الطرفين في تلك المجالات، ورغبة في إبرام مذكرة تفاهم تستهدف تنظيم سبل التعاون المشترك في مجالات العمل.

فقد اتفق الطرفان على ما يلي:

المادة (١)

يتعاون الطرفان فيما بينهما في مختلف المجالات المتصلة بالعمل ويعملان على تنمية هذا التعاون بمختلف الوسائل التي يرتضيانها وفقاً للإمكانات المتاحة لدى الطرفين، وبما يتوافق مع التشريعات السارية في كلا البلدين .

المادة (٢)

تشمل اوجه التعاون بين الطرفين على كافة اشكال التعاون في الشأن العمالي ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي :-

١. توحيد اجراءات الاستقدام ، وارسال بيانات طالبي العمل إلكترونياً .
٢. تبادل الخبرات والبرامج التدريبية في مجال حل النزاعات العمالية.
٣. الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة وبصفة خاصة الكوادر الفنية والخبرات المتخصصة وفقاً لاحتياجات وإمكانيات كلا الطرفين.
٤. تبادل الخبرات والمعلومات والإحصائيات المتعلقة بسوق العمل، وتبادل الزيارات للتعرف على إمكانيات كلا الطرفين والاستفادة منها.
٥. تبادل الخبرات في مجال التفتيش العمالي ومجالات الصحة والسلامة المهنية في المنشآت .

المادة (٣)

يعمل الطرفان على تنفيذ هذه المذكرة بمختلف الوسائل المتاحة، ولهما في سبيل ذلك ما يأتي:

١. تبادل الزيارات واللقاءات بينهما.
٢. تذليل ما قد يطرأ من عقبات تعترض تنفيذ هذه المذكرة.

٣. تسوية الخلافات التي قد تنشأ عن هذه المذكرة بالطرق الودية ومن خلال القنوات الدبلوماسية.
٤. اقتراح مراجعة أو تعديل بعض مواد هذه المذكرة عند الضرورة.

المادة (٤)

يضطلع بتنفيذ هذه المذكرة وزارة العمل في المملكة العربية السعودية ووزارة العمل في المملكة الاردنية الهاشمية.

المادة (٥)

لا يؤثر إنهاء هذه المذكرة او انتهاء العمل بها على أي من التعاملات القائمة بين الطرفين في إطار أحكامها وذلك الى حين الانتهاء منها.

المادة (٦)

تتحمل الجهة / الدولة المرسله تكاليف الزيارة كاملة بما فيها نفقات السفر، نفقات الإقامة والتنقلات الداخلية.

المادة (٧)

تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ من تاريخ آخر اشعار متبادل بين الطرفين - عبر القنوات الدبلوماسية - يفيد باستكمال الاجراءات النظامية اللازمة لدخولها حيز النفاذ.

المادة (٨)

مدة هذه المذكرة خمس سنوات ، وتجدد تلقائياً لمدة او مدد مماثلة ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الآخر - كتابة - برغبته في انهاء العمل بها قبل ثلاثة اشهر - على الاقل- من تاريخ انتهائها.

حررت هذه المذكرة في مدينة الرياض بتاريخ ٢٢ / ٣ / ١٤٣٦ هجري الموافق ٢٠١٥/ ١/١٣ من نسختين أصليتين باللغة العربية.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وزير العمل
نضال مرضي القطامين

عن حكومة المملكة العربية السعودية
وزير العمل
عادل بن محمد فقيه